

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين



الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية



مداخلة الأستاذ محمد الأنصاري

في مناقشة البرنامج الحكومي

الثلاثاء 24 يناير 2012

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله
النبي الأمين

السيد الرئيس المحترم
السيد رئيس الحكومة المحترم
السيدات والسادة الوزراء المحترمين
زملائي المستشارين المحترمين

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية أن
أدخل في إطار مناقشة مضامين البرنامج الحكومي للسنوات
الخمس المقبلة، والذي استمعنا لكافة مضامينه بكل إمعان.
و قبل الشروع في إبداء وجهة نظرنا كأحد مكونات
الحكومة التي نتمنى لها كامل التوفيق ، أتقدم باسم كافة أعضاء
الفريق بأحر التهاني للسيد رئيس الحكومة، وجميع أعضائها
على الثقة المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
نصره الله، الساهر على الديمقراطية وأسسها، وحمي قيم
وثوابت هذا الوطن العزيز، والحريص على تكريس الاختيار
الديمقراطي المبني على نتائج الاقتراع، والذي كانت نواته الصلبة
تطبيق المنهجية الديمقراطية بعد استحقاقات 2007، تلك المنهجية
التي تم تكريسها دستوريا بعد المراجعة الأخيرة.

كما اغتتم هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر للسيد رئيس الحكومة، ولباقي السادة الوزراء و وباقي الأطر على ما بذلوه من مجهودات في سبيل إعداد هذا المشروع في صيغته الحالية، والذي يعد بحق حلقة جديدة ومتواصلة في إطار سلسلة من اللحظات السياسية الفاصلة والتاريخية نحو التقدم والازدهار، بحمولتها ودلالاتها العميقة التي يتعين علينا أن نستلهمها من روح الدستور الجديد ومن مضمون الخطب الملكية السامية، لتكون لنا زادًا معنويًا ومددًا روحيًا ومصدرًا للقوة الذاتية التي نتغلب بها على الصعاب الكثيرة التي تحف بنا، لرفع تحديات المرحلة الراهنة، ولمواجهة احتمالات المرحلة المقبلة.

السيد الرئيس المحترم،

لا يختلف اثنان في أن بلادنا عرفت، وتعرف إصلاحات جوهرية كبرى منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله على عرش أسلافه المنعمين، تلك الإصلاحات التي مست كل الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، لتتحول بلادنا إلى ورش مفتوح وديناميكي، مكن من بعث الآمال في نفوس كافة المواطنين والمواطنات، وطوقنا نحن السياسيين بأمانة كبرى من خلال إقتران مبدأ المسؤولية بالمحاسبة من جهة، ومن خلال مسؤوليتنا الكبرى في الإسهام

الفعلي في القضاء على جميع المخلفات التي شكلت نقط سوداء في تاريخنا الوطني، من قبيل محاربة كل أشكال الربع و الفساد السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، والقطع مع أساليب انتهاك الحقوق والحريات الفردية والجماعية، حيث شكلت المبادرات الملكية في هذا الصدد نقط تحول مهمة في إطار التجاوب مع المطالب الشعبية التي شكلت القاعدة الصلبة لكفاح القوى الوطنية الصادقة منذ استقلال المغرب إلى اليوم، ومن تلك المبادرات التي علينا استحضارها باستمرار لتمنيح مسارنا الديمقراطي، جلسات الاستماع في إطار هيئة الإنصاف والمصالحة ، وتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي أصبح مؤسسة دستورية تحمل اسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والهيئة المركزية لمحاربة الرشوة، وغيرها من المؤسسات ذات القيمة التي تشكل روافد دستورية مهمة تتكامل فيما بينها لتحقيق مغرب الفاعلية، مغرب الإنتاجية، مغرب التنمية المستدامة، مغرب الكرامة، مغرب الحقوق والحريات، مغرب المسؤولية الجماعية، التي يتحمل فيها كل مكون من مكونات المجتمع مسؤوليات تتقاطع، وتنتهي عهد التهرب من المسؤولية والمحاسبة بالاحتماء بهذا العذر أو ذاك.

السيد الرئيس المحترم:

إن الخطاب الملكي السامي ليوم 9 مارس 2011 ليشكل بصدق استمرارية لبناء متكامل في الرؤيا الملكية السامية للمغرب الجديد المتجدد، ويتناغم كما أكدنا في الفترة السابقة مع المطالب المشروعة لجميع الأحزاب الوطنية التي خرجت من رحم الشعب، وبنيت إرادتها السياسية في التغيير على الثوابت المرجعية للأمة وهي: الإسلام، الملكية الدستورية الديمقراطية، ووحدة الوطن، ووحدة الهوية في إطار الإنسية المغربية المتميزة بالتنوع الفكري والثقافي المتعايش، والذي يتشكل من العربية والأمازيغية، والحسانية.

إن الخطاب الملكي السامي لتاسع مارس، قد أعطى انطلاقة حوار سياسي مهم حول آفاق تطوير المجتمع، باعتماد مقاربات جديدة مطبوعة بالواقعية السياسية، هدفها تحقيق البناء التنموي من جهة، والحد من ظاهرة غياب المسؤولية في التدبير، وتحقيق حكمة منتجة من جهة ثانية. كما أعطى الخطاب الملكي الضوء الأخضر لنقاش سياسي رصين حول دستور جديد يساير الطموحات المجتمعية من جهة، ويحقق المواكبة لمسارات المحيط الجهوي والإقليمي والدولي، وهو ما أنتج دستورا متطورا رائدا على صعيد المنطقة ساهم كل المغاربة في بنائه، وحصل حوله ما يشبه الإجماع.

السيد الرئيس،

إن التذكير بهذه المعطيات ليس من باب الإطناب في الكلام، ولكنها أساسية لاستيعاب سياق تنزيل الدستور الجديد مباشرة بعد المصادقة عليه، والذي عشنا جميعا أولى إرهاباته خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة، التي قدمت صورة حية للواقع السياسي المغربي، ذلك الواقع الذي نعتر في حزب الاستقلال بما حققناه من نتائج تؤكد تجدر الحزب في المجتمع، وتقدير الشعب المغربي لنضالاته، ووضوحه في الحفاظ على هويته التي لا تغيرها الأحداث الطارئة، باعتبار تلك الهوية هي ذاتها هوية الوطن، نابعة من تربته، ومرتبطة به ارتباطا وثيقا، وباعتبار ان حزب الاستقلال أيضا من المؤتمنين على روح وثيقة 11يناير 1944 التي قدمها ثلة من الوطنيين الصادقين الذين كانوا يمثلون كل ربوع البلاد باسم حزب الاستقلال إلى جلالة المغفور له الملك محمد الخامس رحمه الله.

السيد الرئيس

ان الحرص على التنزيل السليم للدستور يجب أن يكون قناعة لدى الجميع وليس لدى طرف دون الآخر، بغض النظر عن

الموقع السياسي لهذا الطرف، أو ذاك وبما أن مرحلة التنزيل هي انتقالية بطبيعتها فإنها تكون أكثر حماسة ودقة، لذلك وجب على كل الفرقاء أغلبية ومعارضة أن يستحضر مصلحة الوطن حتى نتوفق في نهاية المطاف وبإذن الله تعالى في ضمان تنزيل سليم لهذا الدستور، وسمحوا لي أن أشد بحرارة على أيدي الصادقين من أحزاب الأغلبية الذين غلبوا مصالح الوطن العليا على النزوات والرغبات الذاتية الضيقة، من أجل أن تصل بلادنا إلى ما وصلت إليه اليوم، ولاشك أن حرصنا على ضرورة وجود ميثاق للأغلبية كان مرده بالأساس الحد من الانزلاقات، والانفلاتات التي لم يكن سببها إلا مخططات كانت ترسم في الخفاء، لكن صدق النية ، وصدق العزيمة كان لهما الكلمة الفصل، لتكون أغلبية جديدة ليست كسابقتها، واضحة في تعاقباتها والتزاماتها، مسؤولة، ومنسجمة، وأيضا قادرة على إنجاز واجبها الكامل في التوجيه، والتنبيه كلما اقتضت الضرورة ذلك في إطار ميثاق الأغلبية الذي يشكل ممارسة سياسية جديدة في مجتمعنا، والذي كان الحزب سابقا إلى تضمينه في برنامج الانتخابي للانتخابات التشريعية الأخيرة وذلك من أجل تقوية الانسجام والتضامن بين جميع مكوناتها، حتى تكون متضامنة ومنسجمة وقادرة على تنفيذ التزاماتها المتضمنة في البرنامج

الحكومي، وذلك مساهمة منا في ترسيخ مبدأ الحكامة السياسية ببلادنا، حتى تكون قواعد اللعبة السياسية في إطار الشفافية والوضوح والالتزام المسؤول، والممارسة السياسية السليمة.

السيد الرئيس المحترم:

بعد هذا التقديم ، الذي نعتبره في الفريق الاستقلالي ضروريا سنركز مناقشتنا لتصريح السيد رئيس الحكومة انطلاقا من المحاور التالية:

المحور الاول: الوحدة الترابية وتدعيم الحكامة المؤسساتية

اولا- القضية الوطنية: تمسك بالحقوق المشروعة

السيد الرئيس المحترم

السيد رئيس الحكومة المحترم

السادة الوزراء المحترمين

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين

لقد تبوأَت القضية الوطنية تاريخيا صدارة الأولويات بالنسبة للبرامج الحكومية، ونحن وإذ نثمن ما جاء في البرنامج من ضرورة مواصلة التعبئة الوطنية في سبيل الدفاع عن قضية وحدتنا الترابية ودعم خيار الحكم الذاتي لإنهاء النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية. فإننا نؤكد على أن التحول الديمقراطي

الكبير الذي أنجزه المغرب في خضم متغيرات جهوية غير مسبوقة والذي مكننا من تعزيز موقف بلادنا ومصداقيتها لدى المنتظم الدولي، يفرض علينا اليوم، اعتماد مقاربة تشاركية تروم الإشراف الحقيقي والفعال للبرلمان بمجلسيه وللأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني وغيرهم، في الدفاع عن القضية الوطنية وإشعاع صورة المغرب وحرصه على مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة وكل الأطراف المعنية بالنزاع في الصحراء، من أجل المضي قدما في مسار المفاوضات وفق المقاربات الخلاقة التي طرحها المبعوث الشخصي للأمم العام الأممي وعلى أساس مبادرة المغرب لتحويل سكان الإقليم حكما ذاتيا في إطار السيادة المغربية.

و علاقة بالموضوع.

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أيضا أن الوصول إلى حل نهائي وسلمي للقضية الوطنية والنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية يتوقف على وقف الجار الجزائر حرك المكائد والدسائس خدمة لمصالح جيوسياسة ضيقة تغذيها نزعات راديكالية دفينية، وذلك سيتأتى حتما عبر تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين ، مع

الحرص على توطيد علاقات الأخوة والتعاون التي تجمع شعبيهما الشقيقتين.

إضافة لما سبق يعتبر الفريق الاستقلالي أن قضية سبته ومليلية والثغور المجاورة لها، ينبغي ان تحظى بمكانة متميزة في سياساتنا الخارجية وخاصة في علاقتنا مع الاتحاد الاوربي.

ثانيا- تدعيم الحكامة المؤسسية

لقد أولى البرنامج الحكومي أهمية خاصة لمسألة الحكامة المؤسسية بما يضمن تخليق الحياة العامة ومكافحة الفساد، وحزب الاستقلال وضع ضمن أهدافه الرئيسية في برنامجه الانتخابي التنزيل الديمقراطي للدستور الجديد في شقه المتعلق بالحكامة حيث اعتبرنا أنها تشكل أحد المداخل المركزية للتنزيل السليم والحقيقي للدستور الجديد وفي الآن ذاته هي أرضية أساسية يجب ترسيخها وتقويتها لضمان دولة المؤسسات القوية وذات الشرعية والفعالية، لذلك نأمل من البرنامج الحكومي ان يوفر شروط التفاعل الحقيقي والمجرد والواضح مع انتظارات المواطنين والمواطنات الذين يتوقون إلى تحقيقها في مجالات الشغل والصحة والتعليم والسكن وتوفير الحياة الكريمة ورفع الظلم ومظاهر الحكرة، وكذا محاربة الفساد والقضاء على اقتصاد الريع والامتيازات.

ولاشك أن الحكامة المؤسسية هي العماد الأساس في بناء المجتمع المتماسك القوي اقتصاديا واجتماعيا وفي هذا الإطار، يسعى التصريح إلى رفع وثيرة البناء والإصلاح من أجل مغرب تتعزز وتترسخ فيه قواعد دولة الحق والقانون والمؤسسات، في ظل ملكية دستورية تعبر عن الهوية الوطنية، وتؤكد الإرادة الشعبية في الحياة الحرة الكريمة، وفي إقامة الأسس الراسخة للمجتمع الديمقراطي التضامني المتطلع نحو المستقبل، من دون أن يفرط في ثوابته الوطنية.

وسنركز في توضيح رأينا بخصوص تحقيق الحكامة المؤسسية على نماذج هي على سبيل المثال لا الحصر نظرا لضيق المدة الزمنية المخصصة للمناقشة:

إصلاح القضاء

السيد الرئيس المحترم :

لقد شكل القضاء المغربي على مر التاريخ موضوع العديد من المراجعات والتعديلات المتواصلة، كان الهدف منها تطوير الأداء القضائي وتقوية استقلاليته وضمان نزاهته وتمكينه من الآليات القانونية الكفيلة بتحقيق العدل والإنصاف وضمان حقوق المتقاضين، خاصة فيما يتعلق بتقريب القضاء من المتقاضين بما يستجيب لاحتياجات الساكنة، وفي هذا السياق كان

يشكل القضاء درعا واقيا للأمة من الانحرافات، وإننا في الفريق الاستقلالي نؤمن بالغ الإيمان ان تعزيز صرح دولة الحق والقانون لا يمكن ان يتم بمعزل عن الإصلاح الشمولي لمؤسسة القضاء ورجالاته، وان استقلال ونزاهة القضاء ببلادنا رهين بالرفع من كفاءة واقتدار واستقلال قضائنا. وعليه فان إقرار العدالة الاجتماعية بوصفها شرطا أساسيا لاستقرار البلاد وازدهارها يمر حصرا عبر التأسيس لقضاء أكثر مهنية وكفاءة من شأنه تجاوز سلبيات التجارب السابقة. لذلك فقد ناشدنا غير ما مرة الحكومات السابقة بضرورة، الاهتمام بالإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة وهو ما تأتى لنا اليوم من خلال خلال الإصلاح الدستوري الأخير الذي ارتقى بالقضاء إلى سلطة مستقلة عن السلطتين التشريعية و التنفيذية.

واسمحولي ان استحضر معكم الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2011/2010 عندما دعا جلالة الملك الجميع إلى تأسيس مفهوم جديد لإصلاح العدالة و"جعل القضاء في خدمة المواطن"، بما يقتضي ذلك من قيام عدالة متميزة بقربها من المتقاضين وبساطة مساطرها وسرعتها ونزاهة أحكامها وحدائثها هياكلها وكفاءة وتجرد قضائنا وتحفيزها للتنمية والتزامها بسيادة القانون في إحقاق الحق ورفع المظالم

المغرب ماضٍ قداماً في مسار الجهوية الموسعة

جاء البرنامج الحكومي بتصوير واضح المعالم حول الجهوية المتقدمة وتعميق اللامركزية وإننا في الفريق الاستقلالي نرى ضرورة العمل على تكثيف الجهود من أجل مساعدة الحكومة على المضي قدماً في مسار الجهوية الموسعة الذي ارتضاه المغرب ملكاً وشعباً كخيار استراتيجي للتدبير الأمثل لمؤسساته المنتخبة ديمقراطياً، وذلك من منطلق الإصلاحات العميقة التي أقدم عليها وقدرته على التفاعل الإيجابي مع التحولات الإقليمية والدولية حيث أضحى في الوقت الراهن أكثر ثقة وعزماً على مواصلة هذه المسيرة المتجددة، لترسيخ دولة الحق والمؤسسات، والحكمة الجيدة بكل جهات المملكة. وفي مقدمتها أقاليمنا الجنوبية التي خصها الدستور الجديد بمكاسب ديمقراطية متقدمة

ان من شأن المغرب ان يقدم للعالم اجمع نموذجاً رائداً للجهوية الموسعة بما ينطوي عليه من انتخاب ديمقراطي لهيئاته الوطنية والمحلية ومن تحويل واسع للسلطات والإمكانات من المركز إلى الجهات، وكذا من آليات التضامن الجهوي والوطني والتأهيل الاجتماعي .

تفعيل عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تناغم تام

مع باقي المؤسسات

لقد منح الدستور الجديد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مرتبة مهمة داخل الفضاء المؤسسي والسوسيو-اقتصادي، بهدف تطوير الديمقراطية التشاركية الضرورية لإشراك فعلي للمجتمع المدني في بلورة السياسات العمومية. وذلك من خلال توسيع نطاق اختصاصات المجلس دستوريا لتشمل التنمية المستدامة والبيئة، كما قوى مكانة دور المجتمع المدني والجمعيات غير الحكومية كفاعل في تطوير الديمقراطية التشاركية على الصعيد الوطني والترابي، وكذا مكانة ودور المنظمات النقابية والمهنية في الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي يمثلونها.

والبرنامج الحكومي المعروض على أنظار مجلسنا الموقر وكما ورد ذلك في التصريح جاء متفاعلا في شقه الاجتماعي، مع تصور الميثاق الاجتماعي الذي وضعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لكننا نؤكد في هذا الإطار على أن هذا التكامل يقتضي ضرورة صيانة الحقوق الأساسية الكفيلة بحماية الكرامة الإنسانية ومبادئ الديمقراطية الاجتماعية، كما ينص عليها

الدستور، ومن جهة أخرى على ضرورة إيجاد قواعد يحترمها الجميع من أجل تحصين تلك الحقوق.

المحور الثاني: المرتكزات الاقتصادية للمشروع

السيد الرئيس المحترم :

إن تقوية مناعة الاقتصاد الوطني، وكسب مواقع متقدمة ضمن الخريطة الجديدة للاقتصاد العالمي لما بعد الأزمة، والذي شهد بروز قوى إنتاجية صاعدة وانبثاقا جغرافيا جديدا للنمو، تتميز بتعزيز مواقع البلدان الصاعدة على حساب الأقطاب التقليدية، يتطلب مضافة الجهود من اجل تقوية مناعة الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية والمالية الكبرى؛ من خلال العمل الجاد والمسؤول الذي ينبغي أن تضطلع به الحكومة في تدبير الشأن العام من جهة، والواقعية السياسية، القائمة على تحديد الأهداف، على ضوء تشخيص دقيق للإمكانيات المتاحة من جهة ثانية، وفي سبيل تحقيق ذلك نص البرنامج على ضرورة سن قواعد جديدة للحكامة ومكافحة المضاربة والريع الاقتصادي والاحتكار كمدخل ضرورية لبلوغ الاهداف التنموية وتنقية الاجواء الاقتصادية والمالية من كل الشوائب التي قد تسيء الى تنافسية اقتصادنا ونتاجيته.

لذلك فإننا في الفريق على يقين تام بأن تحقق ذلك من جهة، وحصول تطور ايجابي في المناخ الاقتصادي الدولي يستلزم اعطاء مصداقية للمؤشرات المقترحة وفق توقعات ودراسات مبنية على معطيات دقيقة وواقعية خاصة فيما يتعلق ب:

تحديد متوسط معدل النمو في 5,5% خلال الخمس سنوات القادمة، حيث لا يسعنا في هذا الاطار إلا أن نعبر عن ارتياحنا إزاء خيار الحكومة الاستراتيجية الذي يعكس قوة إرادة الحكومة على مواصلة الاوراش المفتوحة في هذا الصدد من أجل رفع التحديات الاقتصادية المطروحة على كافة المستويات، بما يسمح بالمساهمة الفعالة في تحديث النسيج الإنتاجي الوطني، وعصرنته.

كما أن نسبة التضخم المتوقعة والمحددة في 2% تبدو أكثر واقعية إذا ما علمنا أن هذا المستوى استقر خلال العشرية الأخيرة في حدود 1.9%، وهي نسبة تتماشى و هدف الحكومة المتعلق بالمحافظة على استقرار الأسعار مما يستدعي مواصلة تطوير السياسة النقدية المتبعة من طرف بنك المغرب، واصلاح صندوق المقاصة الذي نجح في تحقيق هذا الهدف خلال السنوات

التي تميزت بضغوطات كبيرة على الأسعار في عهد الحكومة السابقة.

السيد الرئيس المحترم :

إن مضمون البرنامج الحكومي يبعث على التفاؤل، خاصة وان واصلت هذه الحكومة بإذن الله المنحى التصاعدي الذي سجل في إنجاز مختلف برامج السياسات العمومية وفي ظل ظرفية اقتصادية دولية مضطربة أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني.

لذلك فإننا نوكد في هذا الاطار على أن تحقيق توقعات

المشروع يستدعي:

1 تعزيز بلادنا لمجالات التعاون والشراكة مع القوى العظمى والتكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى والاستفادة من موقعنا كشركاء فوق العادة كما هو الأمر بالنسبة لحصول المغرب على الوضع المتقدم حيث يجب علينا توظيف هذه المعطيات بشكل جيد في علاقتنا بشركائنا ، حتى نتمكن من فتح مجالات جديدة أمام الاقتصاد المغربي.

2 العمل على إعداد إستراتيجية وقائية واستباقية لمواجهة الأزمات الدولية والوطنية كما يستدعي العمل على حل الاشكالات التي لا تزال ترهن الأداء الاقتصادي والتي يبقى من اهمها ضرورة تقوية الاستقلالية في مواجهة التقلبات المناخية حتى لا

يرتهن الاقتصاد الوطني ومعدل النمو بنتائج القطاع الفلاحي، الذي يبقى أدائه بدوره - بالرغم من المجهودات المبذولة- خاضعا للتقلبات المناخية، وهو إشكال يبقى مطروحا في أفق معالجته في إطار مخطط المغرب الأخضر.

السيد الرئيس المحترم :

لا تفوتنا الفرصة في هذا الباب للوقوف عند النظرة القطاعية للتصريح الحكومي لنؤكد على ضرورة العمل من اجل تعزيز وتقوية دور الفلاحة في تحقيق التنمية الشاملة من خلال تطوير أساليب ووسائل جديدة لتمويل المشاريع خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين وكذلك الاهتمام الاستثنائي بالعالم القروي وإعطاء البعد البيئي المكانة التي يستحقها لتكريس التضامن المجالي.

الأمر نفسه ينطبق على رؤية الحكومة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ولسياسة دعم المقاولات بهدف توفير أفاق واعدة لها من اجل خلق الشراكات ودعم الابتكار. غير أن تحقيق ذلك يبقى رهينا بالعمل على تقوية تنافسية المقاولات وخاصة الصغرى، واعتماد سياسة تحفيزية اتجاه المقاولات التي تعمل في القطاع غير المهيكل وتشجيعها على الاندماج في القطاع المهيكل، علما أن هذا التحفيز ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار تنوع هذا القطاع

الذي يضم فئات مختلفة (الشركات، الأشخاص وغيرهم) مما يستدعي اعتماد مقاربة فئوية تقوم على استهداف كل فئة على حدة.

المحور الثالث: الأبعاد الاجتماعية لمشروع البرنامج الحكومي.

السيد الرئيس المحترم :

إن تصورات الحكومة الواردة في البرنامج هي ذات بعد اجتماعي وهي استمرار للمقاربة التي اعتمدها الحكومة السابقة في تدبير الشأن الاجتماعي بالمغرب، بما ينطوي على ذلك من تجويد وتطوير.

فقد تناول البرنامج في شقه الاجتماعي إجراءات متعددة، من شأن تحقيقها أن يسهل عملية الولوج الى الخدمات الاجتماعية، لا سيما منها تلك المرتبط بخدمة المواطن خاصة بقطاعي التعليم والصحة والتشغيل، والاهتمام بالعالم القروي باعتبارها مؤشرات كمية من شأنها ان تساعد على قياس الاهتمام الحكومي بالقضايا الاجتماعية ومدى تعاطيها مع الإمكان البشري.

وما ينبغي التأكيد عليه هو أن بلادنا سجلت خلال السنوات الاربع الأخيرة نتائج متميزة بهذه القطاعات، بفضل برامج ومشاريع هادفة غير مسبوقه ركزت على الاستهداف المباشر للفئات الاجتماعية الفقيرة والأشد حرمانا، و اهتمت ببناء قدراتهم البشرية وبتوسيع خياراتهم وفرصهم في المجتمع:

اولا- إنعاش التشغيل و الحد من البطالة:

ان أزمة التشغيل هي أزمة كل اسرة مغربية فلا يكاد يخلو بيت من عاطل حامل لشهادة، ومن مظاهرها خروج الحركات الاحتجاجية، التي تشكل مشهدا متجددا ومستمرا في الساحات والشوارع بما في ذلك من رمزية لاتساع فضاء الحريات العامة بالمغرب من جهة، كما يؤشر لعجز واضح في ايجاد الحلول الممكنة والتجاوب الضروري مع الواقفين والمعتصمين من جهة ثانية.

ان إحداث الشغل بالقدر الذي يستجيب لتطلعات المغاربة قاطبة، يبقى هدفا أساسيا لا محيد عنه، من أجل حفظ كرامة المواطن وبعث الأمل في قلوب الشباب، لذلك فنحن نسجل بايجابية اهتمام الحكومة بالتشغيل، من خلال التركيز على تدابير تأطيرية للمعطلين طويلي الأمد، وتفعيل نظام التعويض عن فقدان الشغل وهي اجراءات طموحة من شأنها التخفيف من حدة البطالة

وتيسير اندماج الشباب في سوق الشغل، لذلك فالإعلان عن هدف تخفيض مستوى البطالة الى 8%، يبقى تحقيقه مسألة شديدة الارتباط بقدرتنا على تحقيق اهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين والمخطط الاستعجالي للتعليم باعتبارهما عنصرين محوريين من اجل ربط التكوين بسوق الشغل، كما ينبغي ان نراهن اكثر على القطاع الخاص كيسهم بدوره في حل مشكلة التشغيل ولا ينبغي ان تتجاوز قدرته على التحمل، التي تظل رهينة بمدى تفعيل اجراءات تشجيع الاستثمار ورفع كل العوائق التي تؤدي الى تقلصه.

وفي هذا الصدد نرى أنه من و واجبنا التتويه بالدينامية الغير المسبوقة التي ميزت سياسة خلق مناصب الشغل خلال الحكومة السابقة والتي استطاعت ان تتجاوب مع تطلعات الشباب الراغب في الشغل بسياسة رشيدة وفعالة سياسة تمكنت من امتصاص بطالة الخريجين والتقليص من معدل البطالة بشكل عام والتي انتقلت من 10% سنة 2008 إلى حدود 8.2%، حيث تم احداث اكثر من 71 الف منصب شغل خلال مدة اربع سنوات بمتوسط يتجاوز 17 الف منصب شغل، في الوقت الذي لم يكن يتجاوز 7000 منصب كل سنة، اضافة الى 120 الف منصب

شغل في القطاع الخاص بفضل مضاعفة حجم الاستثمارات العمومية.

ثانيا - التعليم

إن التعاطي الإيجابي للحكومة مع الإمكان البشري للمواطنين والاهتمام ببناء قدراتهم البشرية وبتوسيع خياراتهم وفرصهم في المجتمع، يمر حصرا عبر القدرة على التوفر على منظومة تعليمية من شأنها ان تضمن لك تكويننا علميا رفيعا وراقي النوعية، لذلك فإننا في الفريق الإستقلالي نثمن عاليا المجهود المالي الكبير الذي بذلته الحكومة السابقة في مجال دعم التعليم، لكونه احد الركائز الاساسية للمشروع المجتمعي، وهو ما عكسته الحصيلة الايجابية في انجاز البرنامج الاستعجالي للتربية والتعليم والزيادات المهمة في الغلاف المالي الذي كان يخصص لهذا القطاع، والبرنامج الحالي عمل على تخصيص حيز هام للحديث عن التعليم ورؤية تطويره وتجويد منتوجه بتركيزه على اجراءات وتدابير تروم إعادة الثقة في المدرسة العمومية واستعادة ريادة الجامعة المغربية في التكوين والإشعاع والبحث العلمي وهو بذلك سيكون حتما تميزا سيسجل في الرصيد الاجتماعي لهذه الحكومة اذا ما توفقت في انجازه، باعتباره احد أشكال العدالة الاجتماعية التي من شأنها أن تؤمن تكافؤ الفرص أمام

المواطنين و أن تستهدف تشجيع وتسهيل الولوج إلى التعليم، وتعزز فرصهم في الارتقاء الاجتماعي خاصة بالنسبة للتلاميذ المنحدرين من الأسر المعوزة والفقيرة.

السيد الرئيس المحترم :

إذا كانت تلكم مؤشرات إيجابية في المجال التعليمي فإننا بالمقابل نشير إلى ضرورة الاهتمام أكثر ببعض وتخصيص حيز أكبر لقضايا أساسية خاصة ما يتعلق منها بالبحث العلمي باعتباره احد أهم الأولويات في إصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا، وملائمة مخرجات النظام التعليمي بالسلك الجامعي مع مدخلات ومتطلبات سوق الشغل.

ثالثا- الصحة للجميع

السيد الرئيس المحترم :

يشكل قطاع الصحة دعامة جوهرية في كل الأمم والمجتمعات، باعتباره قطبا إستراتيجيا بامتياز، وفي هذا الإطار نثمن عاليا برامج السياسة العمومية الصحية المنجزة في عهد الحكومة السابقة والتي مكنت من تحقيق نتائج مهمة ساهمت في تحسين مستويات ومؤشرات الصحة ببلادنا وفي تبوؤها لمواقع

مهمة في تقارير المؤسسات الدولية، وذلك بفضل الجهود التي بذلت من أجل:

- تعزيز البنية التحتية الاستشفائية؛
- الرفع من نسبة الولوج إلى المستشفيات ب 14%؛
- تقليص عدد وفيات الأمهات من 227 حالة في الألف، إلى 132 حالة في الألف.

إن الحق في الطبيب " الصحة للجميع " ينبغي أن يتاح لكل المغاربة على قدر المساواة من خلال تسهيل عملية الولوج للخدمات الصحية، خاصة بالنسبة للفئات المعوزة وذات الدخل المحدود، والتي ينبغي أن تكون أحد الأهداف الجوهرية للحكومة في مجال الإصلاح الاجتماعي الهادف إلى تكريس قيم التضامن والعدالة والإنصاف، ومن هذا المنطلق نأمل من الحكومة الحالية مواصلة تسريع وثيرة تعميم نظام المساعدة الطبية "راميد" على كافة جهات المملكة، وتوسيع نظام التغطية الصحية ليشمل فئات اجتماعية جديدة كالتجار والصناع التقليديين والطلبة والمشغلين الذاتيين...

رابعاً- إنصاف العالم القروي

لقد راهنت الحكومة ضمن سياستها الاجتماعية على النهوض بالعالم القروي من خلال الرفع من ميزانية صندوق التنمية القروية لتصل إلى 1 مليار درهم سنويا وتخصيص اعتماداته لتمويل مشاريع مندمجة مبنية على مقاربة مجالية وتشاركية وتعاقدية موجهة للعالم القروي وخاصة المناطق الجبلية المعزولة، وهو ما يفرض على الحكومة ان تعمل بدون كلل من أجل تحسين ظروف العيش وتوفير البنيات التحتية و التجهيزات الأساسية الضرورية.

ولعل الخصائص الواضح ما يزال عائقا ويحول دون تلاؤم المؤهلات البشرية والطبيعية مع متطلبات تحقيق التوازن الاجتماعي الذي يسعى إليه البرنامج الحكومي، وهو ما يدعو إلى ضرورة تعميم السياسة الواعدة المعتمدة لتعبئة الموارد الطبيعية والمائية وتطوير وسائل وأساليب السقي وتنمية فروع الإنتاج الفلاحي على جميع مناطق العالم القروي، والتركيز على تنويع الأنشطة ودعم النشاط التعاوني وتشجيعه في مختلف الفروع الإنتاجية.

السيد الرئيس المحترم :

إننا في الفريق الاستقلالي وفي الأغلبية نستشعر بكل مسؤولية ما يتعين علينا القيام به من ادوار لنكون الضمير المستيقظ إلى جانب الحكومة، حتى يتم الاستثمار الأمثل لهذا البرنامج في تحقيق حصيلة ايجابية ملموسة وغنية بالمنجزات. ونحن لم نكن ولن نكون أبدا أغلبية مسكونة بهواجس المساندة الأوتوماتيكية، ولكننا أغلبية مسؤولة تدعم البرنامج الذي تتال عليه الحكومة الثقة من البرلمان، والدعم المسؤول يقتضي حضورا فاعلا ومواكبة مستمرة للعمل البرلماني واضطلاع الجميع بالصلاحيات المخولة دستوريا.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنون"
" صدق الله العظيم "